

وخلال هذا الشهر، ظهرت بشكل جلي الانقسامات داخل كيان الاحتلال. وحذر رئيس حكومة الاحتلال الصهيوني السابق نفتالي بينيت من «الوصول إلى حرب أهلية في الكيان المحتل»، داعياً إلى التفاوض بشأن قانون التعديلات القضائية.

من جهته، أكد لايبيد أن «الحكومة الصهيونية على حافة الهاوية وفي لحظة حسم»، وأنها «سائرة نحو الخراب» إذا تم إقرار قانون التعديلات القضائية.

وأضاف لايبيد، في بيان باسم كل أحزاب المعارضة، أن «الكيان الصهيوني لن يُشفي من قانون التعديلات القضائية، إذا تم»، وسيكون ذلك «ضربة قاتلة لا يمكن إصلاحها». كذلك، هدد رجل الشباك السابق وعضو نقابة المحامين رونن بن إسحاق، بنشر معلومات طبية تخص نتنياهو.

انقسام الرأي العام الصهيوني

وكتب موقع عبري: «إن الإصلاحات المقترحة أدت إلى انقسام الرأي العام الإسرائيلي، وواصل الائتلاف الحكومي العمل على تنفيذ بعض الإجراءات المثيرة للجدل غير آبه بالاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي اجتاحت البلاد بالتزامن مع موعد التنازل للجلسات لمناقشة التعديلات والتصويت عليها».

وأوضح أن مشروع القانون هذا سيحد من قدرة المحكمة العليا على التدخل في ما يتعلق بقوانين الأساس، التي تعمل كدستور للكيان الصهيوني، وسيغير في الوقت نفسه تركيبة لجنة اختيار القضاة في غلبة ظاهرة للسياسيين.

وأشار الموقع إلى أنه في حين تم تجديد سائر الإصلاحات المقترحة الأخرى حتى التسوية التي اقترحها رئيس كيان الاحتلال اسحاق هرتسوغ تضمنت تجميداً للتعديلات لاحتواء المعارضة التي خرجت في الشوارع، فإن هذه القضية ما زالت تدفع عشرات الآلاف من المحتجين للتظاهر أسبوعياً، بشكل منظم.



مع بدء العد التنازلي لزواله

نهاية الكيان المؤقت تقترب

موقعها الإلكتروني أن مشروع القانون الذي اجتاح القراءة الأولى ينص على تغيير آلية تشكيل لجنة اختيار القضاة، لتكون للائتلاف الحكومي سيطرة كاملة عليها.

ووصف كاريف، الوضع في الكيان الصهيوني بـ«الخطر والمتطرف جداً».

«الكنيست» يصادق على القرار

تأتي هذه التصريحات بعدما صدّق «كنيست» الاحتلال الصهيوني بالقراءة الأولى، فجر الثلاثاء، على مشروع «قانون التعديلات القضائية».

وشهدت جلسة التصويت داخل مقر «الكنيست» توتراً كبيراً بين المؤيدين لمشروع القانون ومعارضيه، وفق هيئة البث الصهيونية. وقبل التصويت، تظاهر عشرات آلاف الإسرائيليين أمام مقر «الكنيست» احتجاجاً على مشروع البرلمان في إجراءات إقرار مشروع القانون الجديد. بدورها، قال عضو الكنيست بيني غانتس: «مساء أسود للديمقراطية. غداً صباحاً سنواصل النضال».

حصول الأمر من الطرف الثاني، أي من جانب المحتجين، وهذا بالفعل إنذار غير عادي».

موجة تسونامي

وحلّل كاريف تحذير بار قائلاً إنه يُشير إلى أن «الصلع والزلازل في الكيان الصهيوني سيكونان أخطر من زلزال قتل رابين إذا تمّ قانون التعديلات القضائية».

وتابع أن «معنى هذا على الأرض هو أن الحمم تغلي، ويوجد هنا زلزال، والسؤال الكبير هو ما إذا كان هذا الزلزال سيؤدي إلى موجة تسونامي، وما إذا كانت موجة التسونامي هذه ستجتاحنا كلنا أم لا».

وأشار إلى أن «المعارضة والحكومة ليسا مستعدين للتفاوض»، مضيفاً: «لحظة مرور القانون بالقراءة الأولى، وضع مسدس مذبذب على الطاولة».

يرى خبراء في الشؤون الصهيونية، أن مغبة استمرار الغليان في الشارع الإسرائيلي على خلفية الاعتراضات التي شهدتها أكثر من مدينة في الأراضي المحتلة خلال الأسابيع الماضية ولحد اليوم، على قرار التصويت لصالح ما يسمى بـ«قانون التعديلات القضائية»، سوف يشعل حرباً داخلية تجرّ إلى سقوط الكيان الصهيوني في الهاوية ويبدو أن الكيان يقترب من نهايته.

ويعيش العدو الصهيوني حالة استقطاب سياسي داخلي غير مسبوق بعد سعي رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وتخالفه للإمسك بزمام السلطة القضائية ووضعها في خدمته، مما يؤدي لإضعاف جهاز «القضاء» فتصبح الحكومة ورئيسها فوق القانون وغير خاضعين له، وذلك من خلال من يسمّى وزير «العدل» الجديد ومجموعة التشريعات الجديدة التي يقول نتنياهو «إنها وردت في برنامجه الانتخابي والتي نال الثقة على أساسها».

بدوره علّق المسؤول السابق في جهاز الاستخبارات الصهيوني «الشاباك» ديفر كاريف على جولة محادثات رئيس الشاباك رونن بار مع سياسيين صهاينة، بموازة اجتماعه برئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو.

وقال كاريف: «إنه شيء غير عادي أبداً أبداً. هذا يحدث للمرة الثالثة منذ تأسيس الحكومة».

عندما حذّر رئيس الشاباك الأسبق كرمي غيلون السياسيين قبل قتل رابين، وأصدر إنذاراً بأنّ هناك جريمة قتل سياسي، ونعرف ما حدث بعد ذلك». وأضاف أنّ المرة الثانية كانت قبل عام أو أكثر، حين قال رئيس الشاباك السابق نذاف أرغمان في جولة الانتخابات الثالثة أو الرابعة، إن «الخطاب أيضاً يمكن أن يؤجج الوضع ويؤدي إلى حالات عنف أيديولوجي».

وتابع أنّ ما يحدث الآن هو المرة الثالثة، لكن «ما هو استثنائي وغير عادي بوجه خاص في هذه المرة، هو أنها المرة الأولى التي يتحدث رئيس الشاباك فيها أيضاً عن إمكانية

أخبار قصيرة



الصومال.. مقتل ٤٢ إرهابياً في محافظة شبيلي الوسطى

أعلنت وزارة الإعلام والثقافة والسياحة الصومالية، الثلاثاء، مقتل ٤٢ عنصراً إرهابياً من «ميليشيات» مرتبطة بتنظيم «القاعدة» الإرهابي، بنيران قوات الجيش الصومالي، بالتعاون مع «المقاومة الشعبية والشركاء الدوليين» بمحافظة شبيلي الوسطى. وأوضحت الوزارة في بيان أن العملية العسكرية تمت في قرية «عدلي» التابعة لمنطقة «مهدي» بمحافظة شبيلي الوسطى، واستمرت أكثر من ٣٠ ساعة واستهدفت قيادات وعناصر إرهابية كانوا يستعدون لتنفيذ عمليات إرهابية، مشيراً إلى أن القوات صادرت معدات عسكرية تابعة للإرهابيين.

من جهة أخرى شهدت العاصمة الصومالية مقديشو، الثلاثاء، هجوماً مسلحاً بدأ بتفجير سيارة مفخخة كان يقودها انتحاري قبالة مجمع سكني يقيم فيه «ضابط عسكري كبير»، وفق مصدر أمني.



القضاء التونسي يفرج عن الغنوشي

أفرج القضاء التونسي عن رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بعد جلسة استماع دامت ساعتين، على خلفية شكايته تقدمت بها إحدى النقابات الأمنية. وكان من المنتظر أن يستمع القضاة في وقت سابق، إلا أن رئيس البرلمان المنحل تعيّن عن الجلسة لأسباب صحية، فيما أعرب قاضي التحقيق عن غضبه وقال إنه سيؤجل الاستدعاء إلى ٢١ شباط/فبراير، مضيفاً أنه سيتم إصدار مذكرة توقيف بحق الغنوشي في صورة تعييبه لأي سبب في ذلك التاريخ. وكشفت المحامي سمير ديلوان أن تم الاستماع للغنوشي على خلفية شكايته تقدمت بها إحدى النقابات الأمنية، على خلفية كلمة «طاغوت» كان قد ذكرها رئيس حركة النهضة في تأبين أحد أعضاء الحزب العام الماضي.

مباحثات سعودية ألبانية لتعزيز التعاون الأمني

بحث وزير الداخلية السعودي عبد العزيز بن سعود، مع نظيره الألباني بيلدار تشوشي تعزيز التعاون الأمني بين البلدين. وجرى خلال اللقاء جمع الطرفين بالعاصمة الرياض «توقيع اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين السعودية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا». كما بحث الطرفان «سبل تعزيز مسارات التعاون الأمني بين البلدين» وفق الوكالة الرسمية السعودية دون الإشارة إلى موعد وصول الوزير الألباني ولمدة زيارته. وخلال السنوات الماضية، قدمت السعودية لألبانيا قروضاً لتمويل مشروعات إنمائية بنحو ١٤ مليون دولار.

بعد زيارة الأسد للسلطنة

وصول طائرتي شحن عمانية محملة بالمساعدات لمتضرري زلزال سوريا

العويس كان على متن طائرة تضم وفداً طبياً، ومحملة بـ٤ طناً من المساعدات الإغاثية. وتستمر السلطات الإماراتية بإرسال المساعدات إلى سوريا ضمن عملية «الفارس الشهم ٢»، التي انطلقت عقب وقوع زلزال مدمر في تركيا وسوريا يوم ٦ فبراير الجاري.

الرحمن بن محمد العويس، الثلاثاء، إلى مطار اللاذقية في سوريا. وتأتي زيارة العويس في إطار جولة يقوم بها مع نظيره السوري حسن محمد الغباش، في محافظة اللاذقية للاطلاع على المناطق المتضررة جراء الزلزال. وأفادت وكالة الأنباء السورية بأن

والجهود الرامية لدعم وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث اعتبر الرئيس الأسد أن عُمان حافظت دائماً على سياساتها المتوازنة ومصداقيتها، وأن المنطقة الآن بحاجة أكثر إلى دور سلطنة عُمان بما يخدم مصالح شعوبها من أجل تعزيز العلاقات بين الدول العربية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى».

من جانبه قال سلطان عمان إن «سوريا دولة عربية شقيقة ونحن نتطلع لأن تعود علاقاتها مع كلّ الدول العربية إلى سياقها الطبيعي».

وتلت جلسة المحادثات الرسمية جلسة محادثات مغلقة قبل أن يغادر الأسد والوفد المرافق له مسقط محتملاً الزيارة.

من جهة أخرى وصل وزير الصحة ووقاية المجتمع الإماراتي عبد

وقالت الرئاسة السورية أن الرئيس بشار الأسد قام بزيارة عمل إلى سلطنة عُمان حيث كان في استقباله سيادته والوفد الرسمي المرافق له في المطار السلطاني الخاص صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عُمان.

وعقد الرئيس بشار الأسد والسلطان هيثم بن طارق جلسة مباحثات رسمية بقصر البركة في مسقط بحضور الوفدين الرسميين.

وأكدت الرئاسة السورية أن الأسد عبر «عن بالغ شكره لجلالة السلطان وللحكومة والشعب العُماني الشقيق على تضامنهم ووقوفهم مع الجمهورية العربية السورية وإرسالهم المساعدات الإغاثية».

وناقش الجانبان، بحسب البيان، أيضاً تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية

وصلت إلى مطار حلب الدولي الثلاثاء طائرتان من سلطنة عمان تحمل كل واحدة أكثر من ١٠ أطنان من المساعدات الغذائية للمتضررين من الزلزال في سوريا.

وفي وقت سابق، وصلت طائرة عمانية إلى مطار دمشق الدولي تحمل ١٣ طناً من المساعدات الغذائية للمتضررين من الزلزال.

وبأى ذلك عقب تأكيد سلطان عمان أن بلاده ستقف مع سوريا في كل ما يلزم لتخطي هذه المحنة، وستقوم بإرسال مساعدات عاجلة لدعم ما تقوم به الحكومة السورية من جهود لتجاوز آثار هذه الكارثة وإغاثة المتضررين منها.

وكان التلفزيون السوري أعلن أن الرئيس بشار الأسد قام بزيارة عمل لسلطنة عمان التقى خلالها جلالته السلطان هيثم بن طارق.

وزير الصحة الإماراتي في دمشق

في «يوم العدالة الاجتماعية»

جمعيات سياسية تدعو النظام البحريني إلى وقف التمييز

العمل الوطني». من جانب آخر قالت منظمة هيومن رايتس، ان محاكم البحرين مدنية وعسكرية هي جزء من منظومة القمع التي تستهزأ بمعايير المحاكمة العادلة في محاكمة المعارضين السياسيين. لذلك فان هذه الانتهاكات تعد جريمة موصوفة لافق لحلها جذرياً، لكن يؤكد البحرينيون في حراكهم المستمر، ان الاستبداد سيسقط لا محالة وان فجر الحرية والتغيير آت ولو بعد حين.

الخطيرة، حيث تشير دراسة حول الديموغرافيا والهجرة وسوق العمل في البحرين إلى أنّ النمو السكاني للبحرينيين شهد معدلات زيادة غير طبيعية بعد عام ٢٠١٠».

وطالبت الجمعيات النظام بتحقيق هدف العدالة الاجتماعية «كونه شرعاً إسلامية وإنسانية أصيلة وسامية، ونصّت عليه مواد دستور البحرين مثلما نصّت عليه البند الثالث من الفصل الثالث الخاص بالأسس الاقتصادية للمجتمع في «ميثاق

واهدار أملاك الدولة وثروات وموارد البلاد، وتساعد خطير لنسبة الدين العام بـ١٤٥ في المئة يُهدّد بإغراق اقتصاد الدولة، وعجز اكتوبري يصل إلى أكثر من ٧ مليارات دينار يُهدّد بانهار هذا النظام وبالتالي تهديد مستقبل مئات الآلاف من المشتركين والمتقاعدين».

كما حذرت من «ظاهرة التجنس

تفرض على الأغنياء والفقراء، وتمّ تجاهل فرض ضرائب على أرباح الشركات وأصحاب الثروات، كما تمّ رفع الدعم عن الجميع من دون استثناء الفئات قليلة الدخل والمتوسطة مما يُعمّق من هوة العدالة الاجتماعية في البحرين».

وأشارت إلى «معاناة البحرين من انتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية

«يوم العدالة الاجتماعية العالمي» أنّ «العدالة الاجتماعية تعني التوزيع العادل للموارد والأعباء وفرض ضرائب عادلة وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للفئات المتدنية والمتوسطة الدخل». بيّنت أنّ «البحرين تُطبّق ضرائب غير عادلة وهي ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٠ في المئة ورسوم جباية

دعت جمعيات «التجمع القومي» و«التجمع الوحدوي» و«النمير الوطني الإسلامي» النظام إلى «تطبيق مفاهيم العدالة الاجتماعية مثل المساواة ورفض التمييز ومكافحة الفقر والمشاركة السياسية للمواطنين»، مؤكدة وجود «خلل كبير في تطبيقها». فيما أكدت الجمعيات، في بيان بذكرى